

سيكولوجيا قيم تنظيم التعليم العالي وأثر مخرجاته في نمو جودة المواطنة لمواجهة التحولات العالمية.

The psychology of higher education regulation values and the impact its output has on the growth of the quality of citizenship to confront the international transformations.

د: بودرقة خيرة¹*

¹ جامعة يحي فارس. المدية-الجزائر. kboudergua@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2021-06-29

تاريخ الاستلام: 2021-05-24

Abstract: this study aims to reveal the psychology of higher education values and the impact its output has on the growth of the quality of citizenship to confront the international transformations. Because the technological development spread information, innovation and creation and codified the employee's performance and trained him on smart electronic programs to organize the university's administrative personnel and the problematic of quality, citizenship and confrontation. The impact of its output may not be as much due to speculation and financial potential as it is due to pedagogical valuation of the efficiency of effort and the quality of citizenship psychologically, socially, economically, and scientifically. Thus we adopted the descriptive approach, an intentional sample and a questionnaire to figure out the importance and ways of raising awareness within the university's society using updates. So we concluded that the psychology of higher education regulation values, its motives and goals enables the university's assemblies to deal with the challenges surrounding high education and scientific

research positively to upgrade the output of the quality of confrontation and citizenship to keep up with the fast changes.

Key words: psychology of regulation values, output of higher education, citizenship quality and universal transformations.

الملخص: تهدف الدراسة إلى الكشف عن سيكولوجية قيم تنظيم التعليم العالي وأثر مخرجاته في نمو جودة المواطنة لمواجهة التحوّلات العالمية. فالتطور التكنولوجي نشر المعلومة والابتكار والإبداع. وقّنت أداء الموظف ودربته على برامج إلكترونية ذكية لتنظيم الجهاز إداري الجامعي.

فإشكالية الجودة والمواطنة والمواجهة، قد لا يعود أثر مخرجاتها للتنظير والإمكانيات المادية بقدر ما يعود لبيداغوجية تثمين فعالية الجهد وجودة المواطنة نفسيا واجتماعيا واقتصاديا وعلميا. وعليه اعتماد المنهج الوصفي وعيّنة عمدية واستبياننا لمعرفة أهمية وطرق توعية المجتمع الجامعي بالمستجدّات. فاستنتجنا أنّ سيكولوجيات قيم التنظيم ودوافعه وأهدافه تمكّن الهيئات الجامعية من مواجهة التحدّيات المحيطة بالتعليم العالي والبحث العلمي إيجابيا ليرقى بمخرجات جودة المواجهة والمواطنة لمواكبة التحوّلات السريعة.

الكلمات المفتاحية: سيكولوجيا قيم التنظيم؛ مخرجات التعليم العالي؛ جودة المواطنة؛ التحوّلات العالمية.

مقدمة:

شغلت القيّم، بأنواعها وتفرعاتها وأنساقها الفكر الإنساني وملأت العمق الحضاري والثقافي بكثير من الاهتمامات والدراسات البسيكولوجية التي تعكس أنظمة القدرات العقلية ومدى أهمية القيّم في إرشاد وتوجيه الكفاءات المعرفية التنظيمية وطبيعة ارتقائها عبر عمر الفرد والمجتمع وأهداف مؤسساته وحاجاتها، خاصة منذ ثلاثينات القرن الماضي. ولعلّ الفضل يرجع إلى اثنين من علماء النفس الذين عالجا القيّم في إطار المنهج العلمي استنادا إلى مبادئ السيكوفيزيقا المعاصرة وهما: ثورستون (Thurstone) شبرانجر و(Spranger)، (محمد خليفة، عبد اللطيف، (1992) ص 14). وقد يكون لبعده سيكولوجيا القيّم خاصية الشمولية والدعم والتحفيز لجميع الموظفين والطلبة بمؤسسة التعليم العالي. لأنها المصدر الواسع لتعليم القيّم، وتسيير التواصل في سياق إستراتيجية تفعيل القدرات البيداغوجية المعرفية والمعارات الديدكتيك الأكاديمي والأخلاقية والاقتصادية بالموازاة مع الخدمات الاجتماعية الجامعية الموجهة للهيئة الطلابية وقدراتها عن طريق هيئات الموارد البشرية المركزة على تفعيل قيّم ومبادئ جودة التنظيم حسب معايير الإصلاحات المتوالية لمناهج التعليم وأهدافه، بناء على استثمار خصائص الجانب النفسي الوجداني الاجتماعي وفعالية السلوك من خلال مخاطبة أحاسيس الطالب وإرشاده إلى القيّم والمواطنة المقبولة مما قد يكون لديه وازعا قويا لرفع التحدي وتحقيق الطموح والزيادة من الأثر الإيجابي لمؤ مخرجات جودة ومواجهة التحولات العالمية المعاصرة. (الجلاد، ماجد زكي، (2013)، ص 70)

فكانت نشأة المؤسسة الجامعية لفائدة الطالب بدافع نشر المعرفة والبحث العلمي للرتقى بصورة المجتمع داخليا وعالميا. إذ توجه المؤسسة نشاطها لتعليم وتكوين الطالب ليس لنيل ما يشهد له بتحصيل معرفي متخصص فحسب، وإنما ليساهم في

تنمية شخصيته وطموحاته وتوجيه أهدافه لتمكينه من ربطها بأهداف المنظومة وأهداف المجتمع. مجتمع يعتبر عنصرا داعما للقوى البشرية المؤهلة لخدمته وضمان استمرار وتطور التعليم العالي ومواكبة التحوّلات والتغيّرات العالمية ومنظوماتها المجتمعية، سواء العلمية المعرفية أو التربوية التعليمية، أو الاقتصادية، الموضوعة على أسس عقلانية وتنافس فكري فردي واجتماعي يحقق جودة تنظيم التعليم ويوظف المعرفة كمورد أساسي يقوي دوافع المواطنة والانتماء كشعور يدعم شخصية الفرد والمجتمع للتميز. تميز ناتج عن قيم العلاقات وتنظيم الاتجاهات والرغبات المتوجه لعمل الجامعة ونشاطاتها وتؤثر فيمن يتبنى تنظيم الأنظمة التعليمية التي تشكّل السلوك الباطني والظاهري للفرد، واهتماماته وكفاءاته ومهاراته وتحفّز قدراته تبعا للدور المنوط به. (رضا مسعد السعيد، ناصر السيد عبد الحميد (2010)، ص 15، 17).

فقيم التنظيم واحدة من أهم وأبرز استراتيجيات التي تتميز أي مؤسسة أو فئة أو مشروع، أيا كان بيداغوجيا أو تكوينيا أو اقتصاديا أو سياسيا أو نفس اجتماعيا بتمييزها. والتي قد تختلف باختلاف التخصصات والمؤسسات والتعاملات عن بعضها البعض من حيث البيئة والمجتمع وبحسب قيمها واتجاهاتها ومعاييرها والإمكانيات الموجهة للتأثير في جميع ما يمارسه وينفذه الطالب والموظف من أعمال في أية نقطة هو موجود فيها. تطرح الجامعة تنظيما إداريا مؤسس على مجموعة البرامج موجهة للموارد البشرية المختلفة؛ من إداريين وأساتذة وطلبة وعمال يتبنون أخلاقيات وأهداف وقيم وثقافات ضرورية لتكون مصدر التفاعل بين هذه العناصر خاصة الأساتذة والطلبة والإداريين كأطراف مسؤولة وفاعلة، تسعى لتحقيق النجاح والأهداف وتتمين فعالية الجهود التنظيمية، التي اختصرها العالم في المتطور في اهتمام ودفق إنترنت عالي. حيث تدلّ القيم التنظيمية على حيوية الأفكار والمعتقدات التي يشترك فيها المدير والمسئول

والموظف ليؤكدوا نظراتهم لها كموجهات قانونية تعكس الأطر المرجعية التي يلتزمون بها جميعا لأهميتها في بناء شخصية الفرد وتحديد اتجاهاته الفكرية. كما أنها من خصائص الفرد وتفاعلاته مع عناصر منظومة التعليم أثناء أداء الوظائف، إلا أننا قد نلاحظ أحيانا أن بعض الاختلال يسود حاضر أوساطنا كعدم الانضباط في مواعيد العمل اللامبالاة، التهاون، الغياب وهمنة العلاقات الشخصية في الاختيار والتعيين والترقية. إضافة إلى مظاهر الصراع بين الإدارة والأساتذة وبين الأساتذة والطلبة. مما قد يترتب عنه بعض الصعوبات التي تؤدي حسب الخبراء إلى تخلف التعليم العالي في الوطن العربي لجمود النظام الجامعي ولافتقاده إلى جو الدراسة وجودة البحث العلمي الأكاديمي. وغياب روح التجديد والإبداع ومنه نستنتج أنه قد لا تحقّق منظومة التعليم العالي النظام القيمي الناجح، إلا في سياق منظومة القيم التي يمكن تربيتها بالشكل الآتي:

- إدارة وتسيير مبادئ وأهداف الإدارة: التي تشمل قيّم القوة، كفاءة القيادة، والمكافأة وهي قيّم تنظيمية، نفس اجتماعية وتواصلية، تشمل أربعة أبعاد رئيسية تتمثل في:
- إدارة المهمة: تشمل ديناميكية الحركة الاقتصادية، سيكولوجية التخطيط وفعالية الأطراف الفاعلة، والمشاركة، الكفاءة في تدوير المهمة وإستراتيجية السير بها نحو الهدف.
- إدارة العلاقات: تشمل العدل لتوافق العمال، وفق قانون يحترم النظام وأهدافه.
- إدارة البيئة: تشمل الدفاع، التنافس، استغلال الفرص، تقدير الاستحقاق إيجابيا.

فانبثق من دراستنا لمفهوم سيكولوجيا قيّم التنظيم ومبادئه ومناهجه وأثر مخرجاته المستمدّة من التربية والتعليم المستمر بهدف تغذية التعليم العالي، سعيا وراء تنمية جودة المواطنة التي عن طريقها يمكن مواجهة التحولات العالمية ومجريات التغيّر السريع. وفي هذا السياق اطلعنا بعض الدراسات الأجنبية والعربية والمحلية التي تناولت المفاهيم، حفاظا منها على صلاح الأفراد وهوية الأمة وأصالتها، لارتباط بمفهوم القيم التنظيمية والإبداع الإداري، دراسة: (خالد عبد الله الحنيطة المعنونة ب: القيم التنظيمية

وعلاقتها بكفاءة الأداء." جامعة نايف للعلوم الأمنية السعودية). ودراسة: (نجاح قريشي الموسومة بـ "القيم التنظيمية وعلاقتها بفاعلية التنظيم." جامعة بسكرة). وتعريف القيم التنظيمية على أنها: استنباط الموظف أساليب وتصوّرات توصله لمهارات إدارية إبداعية ابتكارية لحلّ ومعالجة مشكل إداري تنظيمي باعتماد حلّ هادف وجهد إبداعي منظم وإدراك حصّي وتحليل منطقي واختبار وتجريب وتقويم. (القحطاني، (1422هـ)، (338).

ارتأينا ربط جودة مخرجات التعليم العالي بأثر قيم تنظيم التعليم بما تضمنه قيادة تنظيم الإداري من مخرجاته مستقبلية، كتنمية روح التعاون والمبادرة والتواصل الإيجابي والتماسك الإبداع وتكافؤ السلطة والمسؤولية والتحوّلات العالمية الواقعة، وانعكاس مؤشراتهما على الإطار الموظف والمؤسسة. (رافدة الحريري، (2008)، ص 28)

ولدعم قيم تنظيم تعليم عالي إيجابي، تهج وتساند تعاون المؤسسة ويتفق أفراد تبعاً لمجالات العلمية المتعدّدة على إرادة التحوّل الإرادي للكشف عن إرادة علمية تجمع الإداري بالأستاذ والطالب على تنفيذ إرادة ينتفع منها المجتمع. والنتيجة أنّ التنظيم هو قاعدة كلّ أمر خاص بموضوع التربية والتعليم الذين يعتبران محورين يستحّان بدورهما الطبيعة البشرية على الاستقامة والفعالية لتعود بالفائدة على المجتمع والوطن ليحيا الأفراد مواطنة كاملة، تستجيب حماية الوطن خدمة للصالح العام. ومنه حملت الدراسات مشكلة الحسّ الاجتماعي والحسّ الوطني كمشكل يتطلّب الدراسة كدراسة ماندل (2003) Manndel. K التي كشفت عن دور الأنشطة والبرامج المعتمدة للمشاركة المجتمعية والتدريب المستمر لطلبة الجامعة الدولية بالمكسيك الذين تمّ تزويدهم بأساليب التعامل مع قضايا المجتمع والتفاعل معها داخل الجامعة دعماً قيم المواطنة لديهم. أما دراسة ولكر (2005) Walker تناولت صور المواطنة لتؤكد على دور الأستاذ وتأثيره الإيجابي لإكساب شباب الجامعة وإدراكهم لقيمتها لمفهومها

وتحديدهم لمشكلاتهم واحتياجاته واتخاذهم القرارات الصحيحة. (حمدي أحمد عمر علي، (2017) ص 64)

مما يتطلب التركيز والدقة والإتقان في التدريس والإشراف والعدل والمرونة في تنظيم وتسيير الإرادة، لدفع قدرات الطلبة نحو قابلية الإبداع والابتكار والتفوق، كما نصّت عليه قرارات هيئة التدريس العليا، لينال المعرفة، وليس لنيل شهادة فقط، وإنّما بنيل أساليب الخبرة والكفاءة والمهارة لتمكينه من تفعيلها وتجديد المعرفة واقعيًا واجتماعيًا، بإيصال وتبليغ ترقية الفكر والسلوك التعليمي الطلابي وبذل الجهود فيما يختاره من مشاريع البحث بمستويات الكفاءة والمهارة المأمول تحقيقها. انطلاقًا من طرح قِيم تنظيم تطوّر التعليم العالي وخدمة للبحث كمصدر لكلّ تعلّم وكآليات لمواجهة كلّ تحول عالمي يدفعنا لصياغة إشكالية الدراسة وتساؤلاتها كهذه وعلى النحو التالي:

1.1. تساؤلات الدراسة:

2.1. هل يوجد أثر لقيم التنظيم وجودة التعليم العالي داخل الجامعة، وما طبيعتها؟

ومنّه طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

1.2.1. ما هي آراء إطارات المسئولة (الأستاذة، الأساتذة الإداريين) في القيم السائدة في

منظومة التعليم العالي المتعلقة بإدارة الإدارة، إدارة المهام، إدارة العلاقات، إدارة البيئة؟

2.2.1. ما هي آراء إطارات المسئولة (أستاذة وأساتذة إداريين) في جودة التعليم العالي؟

3.2.1. ما هي طبيعة العلاقات بين آراء إطارات المسئولة (أستاذة، أساتذة إداريين) في

هذه القيم وآرائهم نحو جودة مخرجات التعليم العالي؟

ومنّه تمّ طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما هي آراء إطارات المسئولة (أستاذة، أساتذة إداريين) في القيم السائدة في منظمة

التعليم العالي والمتعلقة بـ إدارة الإدارة، إدارة المهام، إدارة العلاقات، إدارة البيئة؟

2. ما هي آراء إطارات المسئولة (أستاذة، وأساتذة إداريين) في جودة التعليم العالي؟

3. ما هي طبيعة العلاقات بين آراء الإطارات المسئولة (أساتذة، أساتذة إداريين) في هذه القيم وآرائهم نحو جودة مخرجات التعليم العالي؟

وبناء على هذه التساؤلات وفرضياتها فإن التعليم العالي المطلوب لهذا القرن هو تعليم شامل ومتخصص، مضبوط بقوانين التنظيم وسيكولوجيا التواصل لتفعيل التسيير إيجابيا، وهو مرهون بإتباع أنماط التفكير والتنظيم الإلكترونيين لضبط وتحقيق المخرجات المتعلقة بنتائج تقابل المخرجات الاقتصادية المبذولة، لذا فهو مرتبط بمتطلبات التنمية الإدارية والبشرية للتحكم في زمام الأمور المتعلقة بأخلاق وأحكام الوظيفة وشروطها ومردودها، لأن الأمم لم تعد قوتها تقاس بمساحة أراضيها، أو بما تملكه من جيوش، أو بعدد سكانها أو بعدد مؤسساتها أو بما تملكه من ثروات طبيعية، لكنها أصبحت تقاس اليوم بما تملكه من سبقٍ تكنولوجية ومعرفة متطورة وثقافة سياسية بيداغوجية ودبلوماسية متقدمة، فهذه الثروة البشرية متعلمة بقدرة الإنتاج والإبداع الذي يحقق أعلى وأفضل معدلات التنمية البشرية للتقدم والاكتفاء الذاتي في جميع المجالات وعلى الخصوص العلمية منها.

ويعرفها "رمزي أحمد عبد الحي": بأنها مؤسسة تربية متخصصة في إعداد الشباب الجامعي لتلبية احتياجات المجتمع باعتباره ثروة بشرية.

-ويعرفها "نيومان Newman" بأنها: مجتمع يتألف من الأساتذة والطلبة وهي مكان لتدريس المعرفة الشاملة.

-ويعرفها "تركي، رابح" أنها: عبارة عن جماعة من الناس يبذلون جهدا مشتركا في البحث عن الحقيقة والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة للأفراد والمجتمعات.

-يعرفها "رامون ماسيا Ramon Macia" بأنها: مؤسسة أو مجموعة أشخاص يجمعهم نظام أو نسق خاص، يستعمل وسائل التنسيق بين مختلف المهام للوصول للتعرف

عليها." ويدل معنى الجامعة على أنها هيئة ذات صورة مادية ومعنى، فصورتها الروح والحياة العامة، ومادتها الفرق والمناهج والوسائل المادية الملائمة. وأهم ما يميزها عن مؤسسات تعليمية أخرى قيامها بالبحث العلمي باعتبارها المؤسسة الوحيدة في المجتمع التي يمكنها القيام بالنشاطات البحثية المنضبطة. ويمكن النظر إليها بمنطلقات متنوعة. فهي منظمة اجتماعية تحقق العلاقات الإنسانية ونظام سياسي يتوفر على سلطة ومركز اتخاذ القرارات. وهي للثقيف السياسي والوطني المدني ومجالاً لتنمية القيادات الشبابية. وتختص بمهام التعليم الجامعي والبحث العلمي لتساهم في خدمة المجتمع وترقية الفكر وتقديم العلم، وتنمية القيم الإنسانية، والتربية الدينية والخلقية والوطنية، لبعث الحضارة العربية الإسلامية والتقاليد الأصيلة، وهي محور تطوّر العقل والضمير، ولا تتوقف وظيفتها عند حدود بناء العقل والمعرفة، بل تسعى لبناء جوانب أخلاق الحياة الاجتماعية، وأخلاق العلم معا.

2. مصطلحات الدراسة:

1.1. سيكولوجيا قيّم التنظيم:

قد تعتمد قيّم التنظيم هذه على مبادئ أساسية حسب ما جاء في التوصيات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة لعام 1997 حول ظروف مستخدمي التعليم العالي والحريّات الأكاديمية المتمثلة في:

1. احترام الحرم الجامعي والحريّات الأكاديمية.

2. الاعتناء بحرية التعليم والفكر بعيداً عما يقيد العقيدة. وحرية البحث ونشر النتائج.

3. الحق في التعبير عن الرأي بشأن المؤسسة أو المنظومة التي يمارس فيها المعنى شغله، دون التعرض للرقابة المؤسساتية على الحريّات الأكاديمية وحرية البحث المكفولة، المادة (44، الفقرة 3 من دستور 2016). وأنه على الدولة أن تثمّن البحث العلمي من أجل

التنمية المستدامة للأمم المتحدة: (44، 4 حسب ما نصّ عليه دستور 2016).

4. وقد نصّ الميثاق الدولي على لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966 والذي تمت المصادقة عليه في الجزائر عام 1988 على أنّ الدول الأطراف تتعهد باحترام الحرية الأساسية للبحث العلمي والأنشطة الإبداعية. (المادة 15، الفقرة 3).
5. تتمتع مؤسسات التعليم العالي بالاستقلالية العلمية. في ظل آداب وأخلاق المهنة الجامعية دون المسّ بالنظام العام.
6. اعتماد القيمة المعيارية الجوهرية كميّار وحيد لتقييم ونشر الأعمال العلمية داخل مؤسسات التعليم العالي.
7. المشاركة الحرّة للأستاذ الباحث في أنشطة المنظمات المهنية وتنظيم هيئات داخل مؤسسة التعليم العالي.
8. ضمان إنشاء مجلس وطني لأخلاقيات المهن الجامعية والحرّيات الأكاديمية يوضع لدى الوزير بالتعليم العالي. للنظر في القضايا مع اقتراح التدابير المناسبة. (وثيقة المشروع التمهيدي للقانون التوجيهي للتعليم العالي حسب تطوراتها الحاصلة منذ عام 1971).
- ويرى بعض العلماء منهم بلوم (Bloom) أنّ التنظيم قد يرتبط بسمات الشخص التي تمّ ترسيخها في الطفولة المبكرة، والتي من الصعب تغييرها في الكبر، إلا في ظروف استثنائية؛ كحالات الاعتقال أو السجن حيث يشتدّ العقاب والعزل التام للشخص وحين يكون تحت الضغط وعمليات غسل الدماغ مثلا (Brain Washing). كما أنّهم يركزون على تأثير المحيط المهني ومؤسسات التوظيف وكذا المحيط البيئي حيث يكون الموظف بحسب دوره ومسؤوليته مهيكّل في تنظيم منمّط لسلوكه وممارساته وقد يكتسب بذلك الاتكالية واعتماد العادة ورفض المبادرة والإبداع، وقد تكون لهذه الميزات سلطة العجز في التسيير والتنظيم في أيّ مستوى مهني ولنقل ما تعلق منه بتنظيم التعليم العالي. الذي يتطلب أساسا بيئة عالية القوة في ترك الأثر القويّ والإيجابي في

البيئة الاجتماعية والمهنية كتنظيمٍ رسمي يستقطب كلّ المندمجين والوافدين إليه حاجة معيّنة، لتثمين قيمة الوقت والعلاقة وعمليات التنظيم والدقة في الموضوعية كمعايير وقيّم تدعم مخرجات كلّ تنظيم نموذجي مؤسس. (كتبخانة، إسماعيل خليل الأمين النوري، محمد عثمان (د، س). ص 40).

2.2. مخرجات التعليم العالي:

ليس التعليم الجامعي مؤهل لمنح المعرفة والشهادات أو المناصب فحسب وإنما هو هيئة مسئولة عن تثمين وتصويب القيّم الذهنية والقدرات العقلية والنفسية الاجتماعية لتعميم دافعية النجاح بين المواطنين وابتكار المشاريع من خلال المناهج والتكنولوجيات الميدانية الذكية التي تعكس تجديد التنظيم والتكوين التعاوني والإشراف والمتابعة والتقويم المستمر لجميع الهيئات المتكاملة الوظائف والمتفاعلة الممارسات بهدف بناء المخرجات المرورية والختامية الداعمة للهوية الثقافية والانتماء إلى المقوّمات الشخصية الوطنية المادية والمعنوية عن طريق:

1. احترام القيّم والمبادئ المواطنة التاريخية.
2. تحسين نظام الحوكمة القائم في مؤسسات التعليم العالي.
3. تكريس أبعاد مشروع المؤسسة وأهدافها، برفع نوعية التكوين والتأهيل الجامعي بالحفاظ على جودة البحث العلمي.
4. ضمان التّأطير المتوافق مع مجريات البحث العلمي ومستجداته في العالم، لترقية النخب والإطارات وإدماج الهيئة الطلابية من ذوي الكفاءات والمهارات ومنحهم فرص المساهمة في إصلاح وإثراء استراتيجيات الجودة بكلّ معالمها وأهدافها العلمية والتنظيمية الإدارية والوطنية ويشجع وفقها على الانفتاح على العالم الخارجي لمواكبة التحوّلات العالمية التي تحقّق المخرجات المأمولة التي يخطط لها التعليم العالي.

5. تأطير عمليات التربص والتكوين الميداني بشكلٍ فعلي وعملي، يسمح للطلاب بمعايشة التجربة وتحسين الخبرة المرتبطة بالجانب النظري والتطبيقي لتؤهله للإدماج المهني والإبداع في تخصصه، أيًا كان نوعها وميادنها، فكريًا أو بيداغوجيا أو صناعيا أو تكنولوجيا، مما يسمح له بفتح آفاق جديدة يطوّر بها ويواجه تحديات المستقبل ومستجداته. فهي من تنظيم متطلبات دمج مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي ودورها في تنمية الاقتصاد المعرفي والبشري والمادي والمعنوي لدى المواطن حرصا على تعزيز مفهوم المواطنة وحاجاتها إلى الكفاءة والمهارة والأداء والإتقان في الإنجاز لمواجهة أو التكيّف والتوافق مع متطلبات العصر وما ترسمه التنظيم الجامعي الناجح.

6. تيسير انفتاح مؤسسات التعليم العالي على المحيط الاجتماعي والاقتصادي ويسمح بعلاج النقائص التي تعيق تطور التعليم العالي بمختلف مرافقه ومؤسساته الفعالة.

7. مقاومة ثقافة المحو المستمرة عند الآخر والتبعية له بمواجهة الذات وإثباتها رغم الصعوبات تبعا لتجارب عالمية برزت كالعملاق بعد الدمار.

3.2. أصل مصطلح المواطنة:

يعود مصطلح المواطنة إلى أصلٍ لاتيني "سفيتاس" (Cevitas) وتعني مجموع المواطنين الذين يسكنون المدينة. ويرى (خالدي أحمد، أن المواطنين في أئتنا في القرن السابع (ق م)، حيث كانوا يمثلون حوالي 10/1 عشر السكان فهم الذين يحلّون مشاكل المدينة مثل الحرب والسلام، والأشغال العمومية عن طريق الانتخاب، وأعطى مفهوم المواطنة آفاقا فلسفية في الثورة الفرنسية عام 1789. واتخذت بذلك أبعادا كثيرة، منها المواطنة والدولة. وقد أحيطت المواطنة بعبارات كثيرة ارتبطت بالمكان والجغرافيا والأرض والسياسة، والقانون، وكذا بالإحساس والشعور والامتلاك والانتماء، والدين، فالوطن والموطن، والوطنية والتربية الوطنية والمواطنة. وهي عبارات لم تأخذ كلّ معانيها

إلاّ بعد أن ظهر الكيان السياسي وما تولّد عنه من صراعات، وكذا ما يسمّى بالدولة القومية، مما طوّر اللفظ وساهم في تحديد معنى المواطنة بإشراك المواطنين في الشعور العاطفي اتجاه الكيان، إلى الاشتراك في المجتمع السياسي وما ينتج ذلك من حقوقٍ وواجبات. (يوسف علي، (2013)، ص 16).

1.3.2. مفهوم المواطنة لغة:

الوطن، وأوطن هو المنزل حيث يعيش الإنسان، أي محلّة الذي يأوي إليه ويتّخذ منه سكنا. وجمعه الأوطان، واستوطن اتخذ منه وطنا ومحلّ إقامة. (ابن المنظور، أبي الفضل محمد، (2003)، ص 451).

- تعرّف كلمة المواطنة المشتقة من فعل واطن، أي المشاركة والعيش المشترك في الوطن (منير مباركية، (3013)، ص 70).

- لقد عرّفت دائرة المعارف البريطانية بأنها: "علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوقٍ في تلك الدولة. والمواطنة تدلّ ضمّنيا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من المسؤوليات يترتّب عنها حقوقا سياسية كحقّ الانتخاب وتولّي المناصب." (مصطفى محسن، (2004)، ص 244).

وتعرّف المواطنة أنّها صفة للمواطن، وهي تحدّد حقوقه وواجباته، وتتميّز المواطنة بنوع من الولاء للبلاد ووحدتها في أوقات السلم والحرب، والتعاون مع الآخرين في تحقيق الأهداف القومية. (بدوي، أحمد زكي. (1987). ص 66).

عرّف العلماء المحدثون بأن المواطنة اليوم تتمثّل في: "صوّر جديدة أفرزتها التطوّرات العالمية الراهنة والتحوّلات والعولمة والمواطنة، والمواطنة والايكولوجية والمواطنة والكوزموبوليتانية، والمواطنة المتحركة. (Banks, J. A. p 129- 139. (2008)).

3.3.2. أبعاد المواطنة وجودتها:

وقد يرتبط مفهوم المواطنة بمفاهيم وأنواع أخرى كثيرة من الأنظمة منها الأنظمة الاقتصادية والنفس اجتماعية كالحصول على رأس المال والثروة أو كالطموح والنجاح والقيادة والمكانة وتقدير الذات والدور، أو قد يرتبط بالأنظمة الممارسة كالديكتاتورية أو الديمقراطية، فالأول يرمي إلى أحادية السلطة في الحكم. ويرمي الثاني إلى السلطة الثنائية التي يركز الحكم فيها على مبدأ سلطة وسيادة الشعب من خلال مشاركة المواطن في الحياة السياسية للدولة. (Dubois, Jean pierre, (2003), p 10.)

قد يبدأ مشروع تنظيم التعليم العالي من مفهوم جودة التي ترمي إلى جودة المواطنة ويمكن أن تنبثق من معايير المجانية والديمقراطية سياسيا كحق من الحقوق التي يتمتع بها المواطن، وقد تستمر كشعور وقناعة الفرد بأن المواطنة هي قضية انتماء للوطن وهذا ما يعبر عن الهوية والأصالة والرضا بما يبلغه هذا المعنى الذي تحوّل لقيمة ثابتة. لكن هذا قد يصبّ في جودة المواطنة كصورة لمواطن حطي بالانتماء العاطفي الوجداني وحماية اجتماعية، ضمن بها الحقوق والعلوم والمعارف والفنون استراتيجيات الأمن والحماية لتعزيز القيم والأهداف ببرامج التعليم والتوجيه والصحة التي توضع بقوالب الفكر الإنساني ومسارات تطوره ومعايشتها بالشعور والانتماء وأسس ومبادئ وتنظيم التعليم العالي بأساليبه وترتيبه وإعداده لإمكانيات تحرك نموّ قدرات الفرد وتمكينه من توظيفها حيث الطلب والاستمرار فيتفوق كقوى مأمولة من الأمة كما يلي.

1. استجابة تنظيم التعليم العالي لحاجيات المحيط اجتماعي واقتصاديا بتطوير الخبرة.
2. تعميم نوعية التكوين والتعليم لتلبية تلك الحاجات.

3. رفع مستويات الشراكة والتعاون بين مؤسسات منتجة والجامعة كـمعيار لانطلاق مبادرات وتجسيد فعلي لقوانين الديمقراطية في التعليم والتشغيل لاستثمار رؤوس الأموال المحلية والفكر العلمي، بدل التركيز على الاستيراد.
 4. إدماج الموروث الأنثروبولوجي الشعبي والسياحي عن طريق المخابر والخبراء لدعم سوق الابتكار والإبداع وتفعيلها داخليا ونحو نموذج العالمي.
 5. إرساء الثقافة بأيّ الأمر مهما بدا بسيطا في تفكير الفرد وفي الفكر الاجتماعي ليشعر المواطن بنفعه وانتمائه الوطني وتقبّل المبادرة والمشاركة واقتناعه بقيمة العمل والخبرة كـمعايير قد تفوق الشهادة في بعض الأمور الحساسة والظروف القاسية مقابل التمسك بالقيَم والمبادئ كشهادات من الحياة. وتاريخ الحروب يقدّم نماذج عديدة لمعاني النجاح والتفوّق في بلادٍ كثيرة من العالم التي اليوم تؤسس لجودة المواطنة بكلّ تحدياتها ومعانيها، حسب ما أثارته العديد من الدراسات المذكورة أعلاه.
- قد ترقى المواطنة لمستوى الجودة من خلال ما تقدّمه وتبذله من جهود وتنظيمات وضبطٍ للمعايير وما تحتكم أو ما توفير من أساليب وأدوات القياس المرحلي والمقارنة المستمرة، لتنشر للهدوء والتنظيم والتماسك والتعاون عملا على التقرب بين العناصر المختلفة في موقف أو في موضوع ما. فالمواطنة هي الأخرى تتسم في الكثير من الأحيان باليقظة والمتابعة لقضايا تعتبر ضرورة للربط بين جميع فئات المجتمع وأدوارهم وفعاليتهم حسب مخططات القبول للبحث والتوزيع للمواد البشرية وكذا بالنسبة للتخرج للتعرف على الطاقات المغذية للطلب المجتمعي، لمعرفة مثلا نسب الباحثين والاقتصاديين والسياسيين والإداريين والأطباء والأساتذة وغيرهم من الطاقات، وهذا يشير إلى التفاعل والتعاون في الشراكة والتشاور ويعتبر سلوك إيجابي في نشر الأمن والتمدّن والمعرفة والعلوم واتخاذ القرارات المناسبة لتلبية حاجات المواطن للرفع من المواطنة، والعمل على تقليص الشكاوى بعلاج المشكلات للتقليل من منغصات الحياة

المهنية والتربوية التعليمية وفي العلاقات الإنسانية. وقد يقترن التنظيم بين مهام التعليم العالي وبين مهام المواطنة كشرط أساسي ينعكس بدرجة عالية على المجتمع عامة والمجتمع المهني والتربوي الجامعي خاصة. أضف إلى أنّ المواطنة تتميز بالسلوك الإيجابي والتطوعي لتنمية سلوك الأدوار لتحقيق الانسجام والاتساق في الشخصية والعلاقات، حسب التوجهات المستمدة من أفكار. (Barnard, C. I. (1938)

4.2. التحولات العالمية:

يشمل مصطلح التحولات عدّة معاني قد ترتبط بالتحولات الاجتماعية أو النفسية أو غيرها بوصفها تعبر عن تغيّرات واسعة في البنى الاجتماعية، التي تحدث أثرا في نظم المجتمع وفي التركيبة السكانية وبنائها الطبقي، وفي أنماط علاقات الأفراد والاجتماعية، وفي الأدوار وفي القوانين، والمؤسسات. (Guy Rocher, (1968), P. 22.) ويحمل مصطلح التحوّل جملة من التغيرات التي تكتشف أوجه مختلفة وتطوّراتها التي ترسم العالم الجديد، في نواحي متعددة منها ما يمكن قياسه ومنها ما هو عصيّ عن كلّ قياس. فتغيّر الشخص قد يكسبه أو يفقده وزنا، طولاً، نشاطاً أو خمولا مثلاً. وقد تمسّ التغيّرات التفكير الفرد والجماعة، أو وجه اقتصادي، أو مستوى التحضّر أو التخلف من الجيّد إلى الوجه الممتاز. وقد يتحوّل من الضعف إلى القوّة ومن السلطة إلى التبعية أو غيرها من الصوّر أو من حالات التحوّل. (البشير تامر، (2012)، د ص.)

3. نشأة الجامعة الجزائرية:

تعود فكرة نشأة مشروع الجامعة الجزائرية للعهد الاستعماري عام 1879. ثمّ تلته فكرة ثانية في شهر ديسمبر عام 1909 حيث تمّ إنشاء أربع مدارس مختصّة واحدة في الطبّ والصيدلة، والثانية في العلوم، وأخرى في الآداب والعلوم الإنسانية، والرابعة في

الحقوق. <https://www.univ-alger.dz/index.php/ar/> الجامعة/ وتوجّهت سياسة التعليم وأهدافه حينها لتخدم المصالح الاستعمارية. وحدّدت الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال عدة أهداف للتخلص من الاتجاهات الاستعماري الموروثة، بقصد التحوّل نحو التطبيع بالشخصية الجزائرية ومبادئ الثورة من خلال الإصلاحات المقدّمة عام 1971. وذكر (أ. كولن. A Colon سنة 1970) أن الجامعة الجزائرية لم تتغير ولا زالت تدور على ساعة بريس في السنة الأولى في كليات العلوم والآداب هي السنة التحضيرية في الجامعة الفرنسية المعروفة قبل 1966. وعملت الجزائر جاهدة لإصلاح المنظومة التربوية والجامعات لتدعيم استقلالها واستجابة لتطلعات المتعلم الجزائري، فسُنّت مبادئ الجزائر والتعريب وأنشأت فروعاً باللغة العربية بمختلف المعاهد. وتأسست وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر سنة 1970، ووضعت أسس التكوين الوطني المنظم للبحث العلمي سنة 1973، وأسندت إليها مهمة تطوير البحث العلمي خاصة في ميادين البحوث التطبيقية. وتمّ تكوين المجلس الوطني للبحوث العلمية لتلخص مهمته في رسم المحاور الأساسية للبحث العلمي الموجه نحو تنمية الكفاءات الوطنية. وكان الهدف من الإصلاحات هو إحداث القطيعة بين الفترة الاستعمارية وجامعة الجزائر المستقلة، التي فتحت أبوابها أمام كل فئات المجتمع تطبيقاً لمبدأ ديمقراطية التعليم. واستطاعت الجامعة الجزائرية مضاعفة عدد طلابها من الحاصلين على شهادة البكالوريا ليسجلوا بمؤسسات التعليم العالي. فتعرّز نمط ديمقراطية التعليم بانتشار الجامعات والمعاهد بربوع الوطن. تعتبر الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تنظيمي تعليمي أكاديمي وإعداد العلوم والمعارف اللازمة لتنمية وإنتاج الموارد البشرية المتخصصة بمختلف العلوم وتغطية جميع حاجات المجتمع، وتكوين الإطارات وتطوير وتعميم النشر العلمي في البلاد.

3. تفاعل الجامعة مع المجتمع:

بتربية متكاملة وتنظيم للتعليم مستمر يتطلب امتداد وتفاعل الجامعات لتلبية حاجات وفرص المتعلمين في نواحي علمية ومعرفية في حدود الزمان والمكان، وكل تأخير أو ضعف أو تجاهل قد يعطل القدرات الفرد والمجتمع. مما يقتضي أن تسهم الجامعة في التربية قبل المدرسة والأسرة، وكذا المؤسسات الاجتماعية والتربوية كدور الحضانه ورياض الأطفال وحضانه الرضع، وتشتد الحاجة لهذه المؤسسات في المناطق الريفية وبين الفئات الضعيفة تعويضاً لصغارها عن النقص الثقافي والاجتماعي، مما يقتضي تطوير ما يلاءم هذه البيئات البساطة، مقارنة بالنماذج المكلفة، باعتماد مشاركة الأمهات فيها. كما تهتم الجامعات بسنوات الطفولة الأولى لأنها امتداد للسنوات الموالية بنظام التربية المدرسية، مما يتطلب العمل على إنشاء نظام وثقافة تربوية تراق الطالب والأستاذ حتى خارج المحيط الجامعي ليوافق النظام الجامعي يستجيب لحاجيات الفئات ويحفزها للتمسك بمعالجة الجهل وقلة الوعي، على نموذج الجامعة الفيتنامية. وكانت مؤسسات معو الأمية مصدر تصور لهذه الخطوة بحكم خبرات وإمكانات العاملين ونظام تعليم الكبار والشباب الذي لم تسعفه الظروف. تولت المراكز بعض الجوانب الثقافية المهنية في إطار قسم الخدمة العامة ودوره في تنمية المجتمع من داخل المرافق المتوفرة أو الجامعات. فيتعلم فيها المسنون والموظفون تعليماً مكثفاً بالفترات المسائية. فالتراث والثروة المعرفية للمجتمعات الإنسانية قد يكشف ويساهم في ازدهار الحضارة وتطورها إلا بالاهتمام بالتعليم والتنظيم الذي يعتبر حيويًا وأساسياً لدعم وتعزيز الانتماء للوطن وحمائته من التحولات العالمية السلبية للبقاء والتقدم في سياق التغيير، فالمجتمع الحديث يعتمد على التخصص العلمي أساساً لتمييزه عن المجتمعات. أكدت دراسات وأبحاث حديثة أنه لا مكان للتعليم المنعزل عن الأفراد والمجتمع ومشكلاته وحاجاتهم. ويكون التعليم وثيق الصلة وفعال لارتباطه بحياة الأفراد لإحداث

التنمية الشاملة كما تشير له دول العالم وأنّ يستمر التفاعل بين الفرد المتعلم وبيئته المادية والاجتماعية. فالهدف الأول للتعليم العالي هو تطوير المجتمع والنهوض بمستوى التكنولوجي والاقتصادي والصحي والاجتماعي والثقافي، وعليه جمع التعليم العالي بين التعلم والعمل والنشاط والإنتاج والبناء، لمواجهة تحديات اليوم وتحوّلات العالم.

كما أن التعليم العالي قادر على الإسهام بدور كبير في تنمية الموارد البشرية على ضوء ما تملكه الجامعات من قوى بشرية وإمكانيات مادية، وفي ضوء الدور المحتمل أن تلعبه مخرجاتها في التنمية لاقتصادية والاجتماعية، فهو تعليم يعدّ قيادات علميا وفكريا لتتولى قيادة المجتمع. وذا الكوادر العلمية المتخصصة لتتولى البحث العلمي ودراسة مشكلات المجتمع بهدف تطوره وتقدمه. فهذه المهمات لا تكتمل ما لم تقدم الجامعة الخبرات الفكرية والعلمية والفرص للقيام بأدوار التنمية عملية للعمل الواعي بموازين الإنتاج واستغلال الموارد والتطبيقات العلمية المتسارعة عالميا. التي لم يستهدفها المتخرج بالأمس على صورتها اليوم فصاريعاني من الأمية العلمية أمام اكتشافات.

وقد أكدت الأبحاث أنه لا مكانة حاليا للتعليم المنعزل عن المجتمع العالمي ومشكلاته، وما توصلت إليه التجربة الكورية مثلا في التحوّل الرقمي الذكي الذي اكتسحت برمجياته العالم وفي كلّ المجالات، في التنظيم والاتصال، والإدارة والمدن والصيرفة باستخدامها التكنولوجية الذكية لتحسين الرعاية ما قبل الولادة. فتحوّل التعليم العالي هو تعبير عن تحوّل حياة أفراد والمجتمع كاملة بإحداث لتنمية شاملة. لذا تؤكد الخطط الجديدة للتعليم العالي على قيام المعاهد الجامعية بوظائف مختلفة غير المهمات التدريسية والبحث العلمي، لتندرج تحت عنوان الخدمات العامة، وأن نجاح الجهود مقرون بتغير جذري لمفاهيم العمل الجامعي، ومكانة ودوره في المجتمع. فالجامعات الناجحة بالعصر الحالي تفتح أبوابا للمجتمع وتحسس المواطن، وتقدم العلاجات المناسبة لكلّ مشكلٍ لتحقيق تلك طموحات الأمة.

1. نماذج مقترحة لإدارة جودة تعليمية شاملة:

يمكن تعريف النظام بأنه يقوم بإدارة عملية التعليم متكاملة بمدخلاتها ونواتجها عالية الجودة وليست مجرد منظومات الفرعية ، يقوم بها النظام.

1.1. أن تبني فلسفة التعليم قيم تحقّق الجودة الشاملة:

فلسفة التعليم تعني الإطار الفكري المنظم الذي يتخذ منه طريقة لتنظيم التعليم وتوضيح القيم والأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها من خلال أنشطته التعليمية، وهو إطار فكري منظم مختلف إن لم يكن هدفه تحقيق الجودة الشاملة.

- تشمل المجتمع والبيئة الخارجية.

- تنظيّمات المعلمين.

- الإدارة التعليمية المحلية والمركزية بمرحلة تعليمية من الابتدائي طلبة للتفاعل والتكامل باقي المراحل التعليمية بالتحام وتناسق الأهداف تبعاً لكل مرحلة سابقة ولاحقة.

- المدرسة: تبني بالمعلمين للتعليم والتربية والتوجيه والعناية. وأما دور الإداريين فتنظيم الوقت والمرفق ودعم وتقويم الجهد لبلوغ النتائج المأمولة. وأما دور الطلاب فالانضباط والاستيعاب والتنافس والمشاركة والتعاون في اتجاه المناهج والأهداف والمجاور المفترزة.

2.1. أن توضع أهداف قابلة لتطبيق وتقويم جودة التعليم الشامل:

ترتبط أهداف العملية التربوية التعليمية العملية بأسباب وجود النظام التعليمي ذاته، لبناء وتكوين شخصية مرنة ذات أبعاد نفسية واجتماعية ومهنية وإيديولوجية، لتحافظ وترقى بالشخصية الوطنية بمستويات الأداء مما تطلبه عمليات المتابعة والتقويم. وعليه فلكلّ نظام أهداف مختلفة ومخرجات ذات واتجاهات المتعددة لضمان التناسق أقطاب كلّ نظامٍ. وباستجابة صناع القرار ووضع أولويات ومتخذي

تندرج أهداف التعليم الموجه والمتخصّص من طموحات والأهداف العامة Goals إلى أهداف Aims محدّدة، ومميّزة للنظام التعليمي لتبرز في أهدافه التعليمية واضحة وأخرى ضمنية، حقيقية وواقعية، تنمّي الوعي بالنظام تعليمي وبأهدافه وأولويات وأسس رشيدة بدء بتحسين الأداء والتخطيط المستقبلي، باستخدام أفضل لتحليل الكلفة، التي يتمّ تفعيلها الحقيقي بالعنصر البشري والنخب العلمية، وصياغة الأهداف بدقة وتدريج قابل للتحقيق وصول لتحقيق الجودة شاملة لجوانب التنظيم العملي للتعليم القاعدي العام والتعليم العالي على الخصوص. وتتضمن تلك الأهداف جودة مخرجات التعليم وما يتضمنه وما ينبغي اكتسابه من أنماط التفكير والمهارات والاتجاهات وتنمية القدرات والإمكانات بشكل يعكس ما آداه التعليم بالنسبة للفرد والمجتمع. بمعنى أن المخرجات هنا ستكون هي القيمة المضافة The Education Valu-Added إلى التلاميذ حسب مستويات تعرضهم لعمليات تعليمية محدّدة تحقق الجودة الخاصة وأخرى شاملة.

3.1. أن توضع وتحدّد سياسات تعليمية قومية واضحة لتنفيذ أهدافا متبنّاة:

فلسياسات التعليمية مبادئ مرشدة وموجهة للقيام بالخطوات المقبلة لاتخاذ قرارات تناسب ما وضع من أهداف، ومثل هذه السياسات ترتبط بالفلسفة المتبنّاة والأهداف الموضوعية، ونجاحها يتطلب توفر عدة شروط ومنها:

أ. ديناميّتها ومرونتها.

ب. قابليتها للتطبيق وتوافر مقومات تنفيذها.

ج. اتجاهاها الاصطلاحي وفعل التجويد فيها.

د. استمرارية البحث عن الجودة.

هـ. شمولها.

و. جدواها الاقتصادية.

ز. الاتفاق عليها.

ح. إعلانها ونشرها بين أفراد المجتمع والعاملين بالتعليم.

4.1. أن توصف الوظائف والإدارة التعليمية:

أ. يمثل ما يقوم به ملقن العلوم والمعارف والمشرّف على تقويمها للتحقق من كفايتها.
ب. يمثل ما يكلف به المدير، العون الإداري الموجه، والأخصائي التربوي، النفسي والاجتماعي. والموظفون الكتاب. وعمال المطعم والأعوان حسب خدمات الطهي وغيره ومن الطبيعي أن يتطلب هذا التوصيف تحليلاً للعمل ومهامه والعاملين عليه، وهي عملية هامة يحتاج وتسعى إلى تطوير التعليم، تحتاج إلى تنظيم الإدارة القائمة على شؤون الطلبة وفقاً لنظام إدارة وإدارتها لجودة المخرجات التي تشمل الكثير من جوانب الحياة الشخصية وتعلقها بالحياة العلمية والمعرفية التي تنمي عند الفئات المنتمة ثقافة التنظيم وقيمتها ودورها في توضيح مفهوم القيم بيئة العمل رموز التنظيم وأبعاده وإدراك أهمية جداول التوقيت والحصص والمرافق والأفواج وطرق توزيعها مع تحديد الفائدة من كلّ هذه التنظيمات والترتيبات في تيسير وتوضيح المعالم والتخصصات وأنماط العلاقات بين تخصص وآخر ومجموعة وأخرى ومستوى وآخر وغيره.

5.1. أن توضع شروط شغل الوظيفة التعليمية في ضوء التوصيف السابق:

وهنا ينبغي أن نسلّم أنّه نتيجة لعدم توصيف وظائف الإدارة التعليمية، فإن شغلها يسير وفق إجراءات لا تخدم تطوير التعليم وتجويده. ولذلك يصير ضرورياً في إطار نظام لإدارة جودة تعليمية شاملة أن يشغل المنصب التعليمي الفني، والفني الإداري، فرد تتوافر فيه شروط موضوعية محددة وفق أسلوب علمي. ومنه فإنّ كلّ هذا الكم يحتاج هو بدوره إلى نظام من الإجراءات الميدانية والقانونية كالمسابقات بأنواعها الكتابية والشفهية والاختيار من بين المتعدد والأكفأ والأكثر خبرة وغيره. فهذه من القيم القانونية التي تسند مفهوم عملية التنظيم لأنها أساس نجاح المؤسسة التعليمية والإدارية ونجاح

الفئات الطلابية والنخب الجامعية التي تعتبر مصدر لتغذية المجتمع بالقوى العاملة والتمكّنة، أي الفاعلة المتميّزة بروح الإبداع والمشيعة بثقافة الدور ومهامه ونظامه، فقيّم التنظيم على مستويات التعليم العالي يفترض أن تكون بمثابة المخرجات المحققة سابقا من جهة، وهي مستخلص الفكر التنظيمي على توزعه مؤسسات الجامعة نحو مؤسسات المجتمع لاحقا حتى تلتحق بمصاف التنظيم الإيجابي المؤدي إلى الجودة عامة وجودة المخرجات كنتائج لغايات بعيدة ومهم ويسعى كلّ فردٍ أو مؤسسة أو مجتمع دائما لبلوغها. (محمد بن علي بن حسن الليثي، (2008) ص 31، 33).

6.1. توفير منهج ووسائل بلوغ المدخلات جيدة:

هذه المدخلات هي بمثابة مصادر التجارب المؤهلة التي توضّح مسارات العناصر المطلوبة أو الغامضة على تنوعها لتمكين النظام التعليمي من أداء وتنفيذ جميع الإجراءات الوظيفية، وليست هذه المدخلات تشمل التلاميذ فقط، والمعلمين بل أيضا الإداريين القائمين على تنظيم وترتيب تلك الوظائف، والمواد التعليمية، لتحويل البريد الصادر والوارد نحو الجهات المعنية والوصية لتقديم كلّ التسهيلات المادية وفي آجالها المحدّدة لقضاء الشؤون والإشراف على المعدات وغيرها، فهي شاملة للمنظومة كاملة بنتائجها المأمولة والحقيقية. ولا تتوقف عند كمية ونوعية ونسب المدخلات المطلوبة على عدد المتعلمين والتلاميذ لكنها ذات طبيعة خاصة بنظام التعليم وأهدافه وبيئته واحتياجات المتعلمين أنفسهم. ومن طبيعي أن تكون هناك مقاييس لاختيار التلاميذ وفق معايير محددة وشروط ينبغي أن تتوافر فيهم، تختلف من مرحلة إلى أخرى، ومستوى محدد للمعلمين والإداريين وتوافر كفاءات معينة فيهم، وبرامج لتدريبهم في أثناء الخدمة، وشروط للمواد التعليمية اللازمة والمبنى والمعدات والتمويل الكافي لأداء النظام وتحقيقه لأهدافه، بل إن هناك شرطا آخر ينبغي ألا يغفل وهو شرط الكلفة الفعلية.

7.1. تطوير الأداء ودعم الإنجازات التعليمية وتحسين نتائجها باستمرار:

يمكن تحقيق الأهداف والحصول على مخرجات ذات جودة من العملية التعليمية، فإنه ينبغي أن يكون للنظام التعليمي طرقة الفعالة لأداء هذا العمل، ويتضمن ذلك توافر تقنيات ملائمة وطرق تربوية وبناء تنظيمي فعال وترتيبات، وأسس للتسيير والإدارة، كما تتضمن وسائل ملائمة للحكم على نوعية مخرجات التعليم والرقابة علميا وقياس أدائها. وقد تتضمن من جهة أخرى مناهج يرتبط محتواها بأهداف النظام التعليمي واحتياجات المتعلم ومتطلبات التنمية والبيئة، كما أنها تتضمن قيام المعلم بدوره بشكل فعال، ويحتاج ذلك إلى أن يكون المعلم راضيا عن عمله متقبلا لوظيفته ومقتنعا بدوره، يؤديه بإخلاص وتفان.

8.1. ربط التعليم بالجامعة بما هو حولها:

الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة اعتبار التعليم نسقا فرعيا لنسق مجتمعي أكبر ويعني هذا ربط الجامعة بالبيت وربطها بالبيئة والأوساط التربوية الأخرى.

9.1. يبرئ المناخ التنظيمي التعليمي ويشجع على الجودة الشاملة: ويهتم بما يلي:

أ. القيادة الإدارية الديمقراطية.

ب. التشجيع ورفع الروح المعنوي.

ج. العمل الجماعي وتنمية روح العمل في فريق.

د. اعتبار العلم هدفا ووسيلة.

هـ. تحكيم العقل والمنطق.

و-تنمية القيم الخلقية.

10.1. أن تتاح فرص المشاركة للعاملين في العمل التخطيطي والتنفيذي:

بناء التركيبة البشرية وكلّ الخصائص وأهمية مبدأ المشاركة (المشاركة في التسيير) مبدأ هام ترتبط بالمناخ التنظيمي، وتساعد على تحقيق هدف نظام إدارة الجودة الشاملة، بل إنه قبل ذلك يتفق مع التعريف المحدد له.

11.1. أن يتم إشراك الطلبة في التوجيه والمتابعة:

اعتبار الطلبة مدخلا هاما لنظام إدارة الجودة الشاملة يحتم الاهتمام بأن يكون لهم دور، بل أدوار في العمليات الإدارية بعامة، وعمليات التوجيه والمتابعة.

12.1. أن يوضع نظام لتوجيه العاملين ورفع مستويات أدائهم:

قد يفترض نظريا أن يطبّق واقعا برنامجا يتضمن كلّ ما يحقق الجوانب التالية لدى العاملين خلال فترات التكوين بأنواعه وأشكاله وأهدافه واتجاهاته البعيدة أو القريبة الجزئيّ منه أو الإقامي، بناء على احتياجات وتوجهات معيّنة:
-التوجيه والإرشاد.

-التنمية الذاتية.

لتدريب الإطارات المستخدمة أثناء الخدمة والتكوين.

- تنظيم نظام التشجيع والحوافز والترقيات المادية والمعنوية.

13.1. أن يوضع نظام للرقابة على الأداء للوقوف على مدى تحقيق الجودة الشاملة:

يشمل على التوالي: - ضرورة وضع معايير لقياس الأداء.

-المتابعة، والمشاركة والإشراف البيداغوجي. -التقويم المرحلي والنهائي الشامل.

-تدريب جهاز الرقابة. -التغذية الراجعة.

14.1. أن تحدّد معوقات نماذج تطبيق الجودة الشاملة في التعليم الجامعي:

رغم سمات الجودة ومميزات وأساليب الإدارة الشاملة في إدارتها بالمجال التربوي

التعليمي إلا أن تطبيقها بقطاع التعليم العالي يصادف العديد من الصعوبات أهمها:

1. عدم ملائمة ثقافة التنظيم السائدة بمؤسسات التعليم وثقافة التنظيم التي تتفق مع متطلبات تطبيق مدخل الجودة الشاملة، وذلك على مستوى من الأبعاد المتمثلة في:
 2. عدم ملائمة الأوضاع الأكاديمية والإدارية والمالية السائدة بالجامعات ومتطلبات تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة لفلسفة التعليم وأهدافه الحالية وهياكل وأنماط التعليم الجامعي، وأداء أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم والأدوات العملية التعليمية ونظام الدراسات العليا والبحث العلمي، والإمكانات المالية للتمويل الجامعي.
 3. المركزية في اتخاذ القرار التربوي، لأن إدارة الجودة الشاملة بحاجة إلى نظام لا مركزي يسمح بالمزيد من الحريات والابتكار في العمل بعيدا عن التعقيدات الإدارية.
 4. ضعف الكوادر المدربة والمؤهلة في مجال إدارة الجودة في المجال التربوي.
 5. عدم ملائمة جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب، مستوى جودة الخدمة التي تتفق مع رغباتهم وتوقعاتهم فيما يخص الكتاب الجامعي، هيئة التدريس، وأساليب التقييم المتبعة، كفاءة وفاعلية نظام تقديم الخدمة رعاية الطلاب.
 6. عدم الرّبط بين الكليات وقطاعات سوق العمل والاحتياجات الوطنية.
 7. تبني طرق وأساليب لإدارة الجودة الشاملة لا تتوافق مع خصوصية المؤسسة.
 8. مقاومة التغيير سواء من العاملين أو من الإدارات.
 9. غياب إستراتيجية التواصل الجامعة بين الجامعة والمحيط الخارجي. ضعف مساهمة القطاع الخاص الاقتصادي والاجتماعي في أنواع التكوين عامة والخاصة.
1. الدراسة الميدانية: تناول الجانب جملة من العناصر المنهجية كالتالي:
- 1.1. منهج الدراسة:

بعد قراءة الدراسات، تمّ بناء الجانب النظري، واستخدامنا المنهج الوصفي لجمع المعلومات المحدّدة لخطوات البحث ووصف واقع قيم تنظيم التعليم وتأثيرها في نمو المخرجات التي تسعى لتنمية جودة المواطنة وتفعيلها لمواجهة التحولات العالمية.

2.1. مجتمع العينة:

يكون الأساتذة الدائمون مجتمع العينة، التي تمّ انتقاء أفرادها بشكل مقصودة. وتتكون من الأساتذة الإداريين الذين يمثلون فقط إدارات كليات الجامعة وأقسامها، أي العمداء ونوابهم، ورؤساء الأقسام ومساعدتهم.

3.1. أداة الدراسة وإجراءاتها:

اخترنا الاستبيان كوسيلة لقياس القيم كسيكولوجية تنظيمية سائدة داخل الجامعة ومستوى جودة التعليم العالي، كونه المنهج والأسلوب الأنسب للحصول على بيانات من أكبر عدد ممكن من المبحوثين ولسهولة تكوين بنوده في ضوء الفرضيات المصاغة.

4.1. نتائج الدراسة:

تشير نتائج هذه الدراسة حسب حدودها وطريقة اختيار الأدوات والعينة

المستخدمة والمنهج المتبع للقيام بتحليل بياناتها تبعاً للأدوات الإحصائية نعرض النتائج للتحقق من صحة فروضها حسب ما يلي:

- نستنتج من درجة الجودة الممارسة داخل الجامعة أنها ترتفع بارتفاع درجة سيكولوجيا قيم التنظيم وتنخفض بانخفاضها، حسب فرضيات البحث التالية:

1. نتائج تتعلق بممارسة قيم التنظيم السيكولوجية:

فكان لممارسة سيكولوجيا القيم التنظيمية بأبعادها الإدارية الأربعة (إدارة الإدارة - إدارة المهمة، إدارة سيكولوجيا العلاقات، إدارة البيئة) أثر من درجة متوسطة حسب

ردود أفراد عينة الدراسة. أي أقل تقترب من درجات سلبية ومرتبطة تنازليا حسب أوساطها الحسابية على التوالي: إدارة سيكولوجيا العلاقات - إدارة الإدارة- إدارة المهمة. وإدارة البيئة بمتوسطات قدرت على التوالي: [3.29-3.27-3.13-3.34] درجات متوسطة دلّت عن القيم المكونة لها، التي تقاربت درجات ممارستها مع الممارسات الكلية لكل بعد وعبرت إيجابيا عن سيكولوجيا القيم التنظيمية على مستوى مفردات الدراسة التالية: القوة، العدل بدرجة فوق متوسطة ثم الكفاءة، الاقتصاد، الدفاع، القانون والنظام فرّق العمل، المكافئة الصفوة، استغلال الفرص كلها بدرجة متوسطة. وهناك آراء سلبية عن سيكولوجيا القيم التنظيمية على مستوى مفردتي: الفاعلية والتنافس وجاءت بدرجات ضعيفة. واتفقت مع دراسة الصريصري التي ركزت على العلاقات بين العاملين. والملاحظ أنّ القوة نالت المرتبة الأولى مع تدني القيم الأخرى يدلّ على أن ضعف العلاقات الإنسانية داخل المؤسسات قد يعود لغياب قيم القوانين والانضباط في الإدارة التعليمية ويكون ناتجا عن حرص الجهات المختصة بالمتابعة والرقابة، وقد يعود لظروف التنشئة الأولى مما يفسر حرص العاملين على تطبيق القيم دون وعي بأهمية محتواها القيمي والنفسي فهم يطبقونها خوفا لا حرص المسؤولين على الإجراءات الشكلية دون التركيز على المضمون والعلاقات والثقة في الآخر. وعيله فغرس القيم له أهمية في توافق الشخصية الفردية والجماعية المنظمة وهي بمثابة الصفة التي تحدّد وتضبط السلوك دون اللجوء إلى قوانين الرقابة والمتابعة المشدّدة. وهذا ما تعكسه التجربة اليابانية، التي أصبحت نموذجا للمجتمعات في المواطنة والولاء لليابان وربط القيم التنظيمية بالسلوك التنظيمي والاجتماعي كقيم أخلاقية تقدّر العمل والعلاقات وكان ذلك أولى بشعوب تحتاج بقوة لذلك.

2. نتائج تتعلق بدرجة ممارسة جودة التعليم العالي:

اتفقت آراء عينة الدراسة على وجود ممارسة إيجابية للجودة بدرجة متوسطة تميل للسلبية منها للإيجابية كانت درجة المخرجات بدرجات سلبية تماما مما يفسر أثره في نظام التعليم داخل الجامعة. وتقاربت نتائج درجة ممارسة القيم التنظيمية وهو ما جعل الفرضية العامة تتحقق وجاءت أبعاد الجودة مرتبة تنازليا كالتالي: ظروف العمل العمليات، مدخلات الإدارة العليا، مخرجاتها، بترتيب ذل على تردي النظام التعليمي بمتوسطات قدرت كالتالي: [3.36-3.22-2.33].

3. نتائج دراسة العلاقة بين القيم التنظيمية وجودة التعليم العالي:

يوجد تقارب بين نتائج درجة ممارسة سيكولوجية قيم التنظيم ودرجة ممارسة أبعاد الجودة نستنتج أن الجودة ترتفع بارتفاع درجة ممارسة القيم التنظيم مما يفسر وجود علاقة طردية بين قيم التنظيم وجودة التعليم العالي. أي تحقق الفرضية العامة للدراسة والفرضيات الجزئية كالتالي:

أ. مستوى الجودة في ظلّ قيم تسيير الإدارة:

وجود علاقة طردية موجبة بين آراء عينة الدراسة نحو سيكولوجية قيم إدارة الإدارة وجودة التعليم بارتباط قوي حيث $R=0.66$ بمعنى تحقق الفرضية الجزئية الأولى.

ب. مستوى الجودة في ظلّ قِيم المهمة الإدارية:

وجود علاقة موجبة بين نتيجة العينة نحو قيم إدارة المهام وجودة التعليم العالي بارتباط دلّ عنه معامل الارتباط ر قدر بـ 0.65، أي تحقق الفرضية الجزئية الثانية.

ج. مستوى الجودة في ظلّ قِيم العلاقات:

توجد علاقة طردية موجبة بارتباط قوي بين قيم إدارة العلاقات وجودة التعليم العالي حيث قدرت القيمة بـ 0.61 بمعنى تحقق الفرضية الجزئية الثالثة.

د. مستوى الجودة في ظلّ قِيم إدارة البيئة النفسية:

توجد علاقة طردية موجبة بارتباط قوي بين قيم إدارة البيئة النفسية الوجدانية وجودة التعليم العالي حيث قدرت القيمة بـ0.60 بمعنى تحقق الفرضية الجزئية الرابعة. هـ. مستوى جودة التعليم العالي في ظل القيم التنظيمية:

اتضح من نتائج الفرضيات الأربعة وجود علاقة طردية قوية موجبة بين قيم التنظيم وتحقق جودة التعليم دلّ عنه معامل الارتباط سيبرمان براون قدره 0.67 أي أنّ الفرضية العامة تحققت وهذا يؤكد الارتباط مستوى ممارسة القيم ومستوى جودة عمل بمؤسسة التعليم العالي.

- الخاتمة:

الجانب النفسي الاجتماعي ذو أهمية وأثر في نموّ فعالية المخرجات وتنظيم الوظيفة وتوازن سلوك العاملين بالجامعة. وهذا له تأثير على جودة التعليم كقطاع يتطلع لتغيير المجتمع واللاحق بالدول المتقدمة وما تحقّقه حضارات الأمم. فقيم التنظيم ضمان لجودة تنعكس على الأداء في التعليم كنظام يتكوّن من مدخلات وعمليات تخطيط، ويشكل مخرجات لما تعاني منه الجامعة، وممارسة تنتج قيم سائدة تقف عائقاً أمام تحقيق الجودة. وبينت الدراسة أهمية سيكولوجية القيم التنظيمية كنظام اجتماعي يحتاج لتوازن وانسجام جميع النواحي الإنسانية والبيئية وتطبيق القوانين واللوائح التنظيمية واحترام السلطة والمسؤولية، والالتزام بالمعايير العلمية عند الاختيار والترقية والمكافأة والتقييم والاهتمام بفاعلية الجامعة وإمكاناتها المادية والمالية والاهتمام بالعلاقات الإنسانية، كالعدالة والمساواة والمشاركة، وأثر ذلك في إيجاد بيئة تنظيمية مرنة تشجع التنافس الإيجابي والإبداع وروح الجماعة.

- الاقتراحات:

- ضرورة تنظيم علاقات بيداغوجيا العمل إداريا سيكولوجيا بقيم إنسانيا. احترام قيّم التقويم، الوقت، الجدّيّة، المراقبة وتوجيه الأخلاق المهنية والمعرفية لتفادي مشكلات سلبية قد تسيء للقيم والممارسة: كالفردية والتسلط والغياب والتهرب من المسؤولية هضم الحقوق والحقّ في التبليغ عن كلّ أمرٍ. استخدام أساليب التهديد من طرف هيئات التعليم. انتقاء أسلوب رقابة مناسب، البعد عن التشدّد الإداري المؤثر سلبا. لضمان سير العملية التعليمية وأداء الطلبة والعاملين بعيدا عما يعرقل جودة ومخرجاته التعليم. الاهتمام بخصائص القيم التنظيمية المميزة لجامعاتنا وجميع مؤسساتنا التعليمية بجميع مراحلها للتوعية بأهمية قيم العلاقات المساعدة على إرساء ثقافة تنظيمية إيجابية بالوسط الجامعي. والتعاون لتكوين وتنمية الكفاءة تحقق تعليما نوعيا بمراحله ومؤسساته ليحظى دور التنظيم والموظنة والنخبة بالعناية.

المراجع:

1. ابن المنظور، أبي الفضل محمد: لسان العرب، تحقيق عامر حيدر)، دار الكتب العلمية بيروت، ج 13، 2003، ص 451.
2. بدوي، أحمد زكي: معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، (د ط)، 1987 ص 66.
3. الخطيب أحمد: البحث العلمي والتعليم العالي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، (د ط) 2003، ص 24.
4. يوسف علي: المواطنون بين المواطنة الدينية، والمواطنة السياسية، دار الحكمة، بيروت، لبنان (د ط)، 2013، ص 16.
5. السعيد، رضا مسعد، عبد الحميد، ناصر السيد: توكيد الجودة في مناهج التعليم المعايير والمخرجات المتوقعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، (د ط)، 2010، ص 17.

6. الحريري، رافدة مهارات القيادة التربوية في اتخاذ القرارات الإدارية، دار المناهج، (د ط)، عمان، الأردن، 2008، ص 28.
7. الجلاد، ماجد زكي، تعلم القيم وتعليمها، تصوّر نظري وتطبيقي لطرائق تدريس القيم، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، (2013)، ص 70.
8. محمد خليفة، عبد اللطيف، ارتقاء القيم، دراسة نفسية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، (1992)، ص 14.

المقال:

9. مباركية منير، (3013)، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
10. البشير تامر، التحولات الاجتماعية والمجتمع المدني في العالم العربي-حالة العالم العربي- ضمن أشغال اللقاء الثاني لجهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمجلس العالمي للعمل الاجتماعي في موضوع: التحولات الاجتماعية في العالم العربي وقائع وتساؤلات، المنضم بالرباط بتاريخ 18-19 يونيو بتنسيق إدريس الكراوي. (2012)، د، ص.
11. القحطاني، سالم بن سعيد، المعوقات التنظيمية للإبداع عند موظفي التطوير الإداري بالأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، للعلوم الإدارية العدد 2، المجلد 14، الرياض، (1422هـ)، ص.338.
12. مصطفى محسن، "إشكالية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان"، مجلة عالم التربية، العدد 15 (2004)، ص 244.

13. محمد بن علي بن حسن الليثي، الثقافة التنظيمية لمدير المدرسة ودورها في الإبداع الإداري من وجهة نظر مديري مدارس التعليم الابتدائي بالعاصمة المقدّسة، رسالة الماجستير، في الإدارة التربوية والتخطيط. المملكة العربية السعودية. (2008)، ص 33.
- أطروحة:
14. حمدي أحمد، عمر علي، دور الجامعة في تنمية قيّم المواطنة وتمثيلها لدى الطلاب في ظلّ تحديات العولمة: دراسة ميدانية من طلبة أسيوط وسوهاج، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد، 14، العدد 1. (2017)، ص 64.
15. كتبخانة، إسماعيل خليل، الأمين النوري، محمد عثمان، مظاهر واتجاهات التغيّر الاجتماعي وبعض المتغيّرات المرتبطة بها في المجتمعات الحضريّة بالمملكة العربية السعودية. مركز النشر العلمي جدّة، (د، س)، ص 40.
16. الصريصري محمد دخيل الله، الفعالية التنظيمية لقطاع التعليم، رسالة دكتوراه منشورة معهد العلوم التجارية، جامعة المملكة العربية السعودية. (1992)، (د ص).
16. <https://www.univ-alger.dz/index.php/ar>
- 17 . Barnard, C. I. (1938), The functions of the executive. Cambridge, MA: Harvard University Press. P. 21.
18. Dubois, Jean pierre, (2003), Démocratique et Citoyenneté dans Refonder la Citoyenneté, Ed, Le bord de l'eau, Bordeaux, p 10
19. Guy Rocher, (1968), Introduction a la Sociologie générale Le changement social, Ed HMH, P. 22.
20. François Caby & Claude Jambart, (2002), La qualité dans les services, Fondement témoignages, outils économisa, 2 Edition, Paris.
- 21 .Mare Dennery (2001), Evaluer la formation des outils pour optimiser l'investissement Formation, France, ESF éditeur.
- 22 .Banks, J. A. (2008), Diversity, Group Identity, and Citizenship in a Glob-All Age. Education Research, 37, (3), p 129- 139.

23. Stephen P. Robbins (1990), Organization theory structure design and applications, 3 édition
Englewood cliffs Nig, prentice Hall inc.

دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية